أولا: مفهوم البنك الدولي

1-تعريف البنك الدولي

يعتبر البنك الدولي اكبر مصدر تمويل في العالم يهدف الى تقديم المساعدات المالية والفنية لبلدان العالم الثالث في جميع انحاء العالم ، وينصب محور تركيزه الرئيسي حول مساعدة أكثر الناس واشد البلدان فقرا، رسالته تحقيق عالم خال من الفقر . تأسس بتاريخ 01 جويلية 1944 بقرار من مؤتمر دولي حضره ممثلو 44 دولة في بريتون وودز بنيو همبشير الامريكية، مقره الرئيسي بواشنطن ، وهو مؤسسة تعاونية تمثل البلدان المساهمة الاعضاء البالغ عددها 189 بلدا، ويصبح البلد عضوا بمجرد اتفاقية تأسيس البنك الدولي للإنشاء والتعمير.

و يعرف البنك الدولي على انه المؤسسة الاقتصادية العالمية المسؤولة عن ادارة النظام المالي الدولي والاهتمام بتطبيق السياسات الاقتصادية الكفيلة بتحقيق التنمية الاقتصادية، و تنصب مسؤوليته على سياسات التنمية و الاستثمارات وسياسات الاصلاح الهيكلي و سياسات تخصيص الموارد في القطاعين العام و الخاص[1] .

و قد ازداد تركيزه في الاونة الاخيرة على تحقيق اهداف الالفية التي وافقت عليها الامم المتحدة في سنة 2000 و امتدت الى غاية 2015 [1] و التي كانت تستهدف تحقيق ثمانية اهداف متكاملة في مقدمتها تخفيض مستويات الفقر، وهو يضطلع حاليا بتحقيق اهداف مبادرة التنمية المستدامة 2016-2030 .و في هذا الاطار يقوم البنك بإعداد موازنته بفعالية لمساندة الطلب المتزايد من البلدان النامية الموجه لتحقيق اهداف التنمية المستدامة و التصدي للآثار الناشئة عن تغير المناخ. و تحاول المجموعة احراز المزيد من التقدم لتحقيق الاستدامة المالية و اجتذاب موارد اضافية[2].

2-مهـــام و أهداف البنك الدولي

تتلخص وظائف و مهام البنك الدولي في:

-العمل على تقديم التمويل الدولي طويل الأجل لدعم برامج التنمية في الدول النامية و مساعدتها في تخفيف الفقر و توسيع عملية التنمية المستدامة[3]؛

- تقديم المساعدات خاصة للدول النامية الأشد فقرا التي يقل متوسط دخل الفرد فيها عن ألف دولار سنويا.

-العمل على زيادة دور القطاع الخاص في الدول النامية بكل الوسائل الممكنة.

-القيام بتقديم المشورة والمساعدة الفنية للدول الأعضاء لمساعدتها على تحقيق أفضل الحلول لمشاكلها المتعلقة بأهداف البنك واختيار المشروعات ذات الجدوى الاقتصادية.

- العمل على تقوية البنية الأساسية للتنمية من خلال تمويل المشروعات الكبيرة ومنها السدود و مشاريع الري، محطات توليد الكهرباء، السكك الحديدية والطرق.

-القيام بتطوير أدوات التحليل الخاصة بدراسة الجدوى الاقتصادية للمشروعات وإصلاح البنية الاقتصادية التي تعمل فيها تلك المشروعات.

3-أهداف البنك الدولي

يسعى البنك الدولي الى تخفيض اعداد الفقراء في البلدان متوسطة و منخفضة الدخل، المتمتعة بالاهلية الائتمانية عن طريق تشجيع التنمية المستدامة من خلال تقديم القروض و الضمانات و ادوات ادارة المخاطر، و الخدمات التحليلية .و تتحدد أهداف البنك الدولي في:

-تخفيف حدة الفقر في الدول متوسطة الدخل و الاشد فقرا في العالم و المؤهلة للقروض الائتمانية و الضمانات والخدمات غير الاقراضية التي تشمل الخدمات التحليلية و الاستشارية[4].

-تنمية وتشجيع كل من التجارة والاستثمارات الدولية، وعلاج الاختلالات الهيكلية في ميزان المدفوعات للدول النامية

-تشجيع الاستثمارات الإنتاجية اللازمة لتنمية وتعمير أقاليم الدول الأعضاء وتنمية مواردها الإنتاجية إلى جانب المعاونة في رفع إنتاجية ومستوى المعيشة وظروف العمل في الدول الأعضاء و ذلك عن طريق الضمان أو المساهمة في القروض[5].

- تقديم المعونات الفنية لإعداد وتنفيذ برامج القروض و الخطط الاستثمارية والائتمانية والمساهمة في إعداد وتدريب الكوادر الفنية والإدارية التي تحتاجها خطط الإنماء في الدول النامية عن طريق معهد التنمية الاقتصادية التابع للبنك.

-المساعدة في تحقيق النمو المتوازن في الأجل الطويل للتجارة الدولية[1].

-ترسيخ قواعد السلوك للنظام المالي الدولي في كل ما يتعلق بالتحركات الدولية لرؤوس الأموال سواء في صورة قروض أو استثمارات أجنبية مباشرة أو غير مباشرة، بغرض زيادة مستويات التنمية الاقتصادية ورفع معدلات النمو الاقتصادي.

و في مجال تخفيض الفقر يعمل البنك على[2]:

-مساندة احتياجات التنمية البشرية والاجتماعية الطويلة الاجل التي يعتبرها دائنو القطاع الخاص غير مغرية الى حد كبير؛

-يحافظ على القوة المالية للمقترضين عن طريق تقديم مساندة في اوقات الازمات؛

-استخدام التمويل لتشجيع اجراء اصلاحات رئيسية في السياسات و المؤسسات مثل مكافحة الفساد؛

-يحفز رؤوس الاموال الخاصة عن طريق خلق مناخ استثماري ملائم و مشجع؛

-تقديم مساعدات مالية في شكل منح من صافي دخل البنك الدولي للانشاء و التعمير موجهة الى دعم برامج المنافع العامة العالمية

-المساهمة في مبادرات تخفيف اعباء الديون عن الدول الاشد فقرا في العالم

4- الهيكل التنظيمي للبنك الدولي

يتكون الجهاز الاداري للبنك من :

-مجلس المحافظين: البنك الدولي يشبه مؤسسة تعاونية، تعتبر البلدان الأعضاء فيها مساهمين . ويُمثل المساهمون من خلال مجلس المحافظين (وزراء المالية او التنمية)، وهم كبار واضعي السياسات في البنك الدولي يجتمعون مرة واحدة في السنة في الاجتماعات السنوية لمجالس محافظي مجموعة البنك الدولي و صندوق النقد الدولي . و يشرف مجلس المحافظين على إدارة البنك وتقوم كل دولة عضو في البنك بتعين محافظ ونائب محافظ لمدة خمسة سنوات ليمثل الدول العضو في اجتماعات المجلس الذي يجتمع مرة كل سنة[3].

- المدراء التنفيذيين يعتبر مجلس المديرين التنفيذيين مسؤول عن تسيير العمليات العامة للبنك الدولي ويؤدي المديرون التنفيذيون واجباتهم بموجب السلطة المخولة لهم من مجلس المحافظين. ويعين كل من أكبر خمسة مساهمين، وهي فرنسا وألمانيا واليابان والمملكة المتحدة والولايات المتحدة، مديراً تنفيذياً، بينما تُمثل البلدان الأعضاء الأخرى بتسعة عشر مديراً تنفيذيا يتم انتخابهم[4]. يمارس المديرون التنفيذيون عملهم بصفة دائمة بمقر الرئيسي للبنك في واشنطن و تصدر قراراتهم بالاغلبية البسيطة للاصوات[5].

من مهام مجلس المديرين التنفيذين النظر في الاقتراحات التي يقدمها رئيس البنك المتعلقة بقروض وضمانات البنك الدولي للانشاء و التعمير و اعتمادات و ضمانات المؤسسة الدولية للتنمية، و تغطي مسؤولية المجلس الرقابية جميع سياسات البنك و عملياته بما في ذلك الموافقة على جميع عمليات الاقراض و الضمان و الموازنة السنوية.

وعادة ما يجتمع المديرون التنفيذيون مرتين كل أسبوع على الأقل للإشراف على عمل البنك الدولي، بما في ذلك اعتماد القروض والضمانات، والسياسات الجديدة، والموازنة الإدارية، وإستراتيجيات المساعدة القطرية، وقرارات الإقراض والتمويل.

-مدير البنك الدولي و الموظفين الدوليين: مدير البنك هو رئيس مجلس المديرين التنفيذيين للبنك الدولي، وكذلك رئيس المؤسسات الخمس المترابطات المكونة لمجموعة البنك الدولي، وقد جرت العادة أن يكون رئيس البنك من مواطني أكبر الدول حصة و اصواتا في البنك الدولي، أي الولايات المتحدة[1]، حيث يقوم المدير التنفيذي الممثل لها بترشيحه، ويتم انتخاب رئيس البنك لفترة خمس سنوات قابلة للتجديد من قبل مجلس المحافظين. إن رئيس البنك الدولي يرأس اجتماعات مجلسي للديرين التنفيذيين وهو مسؤول عن إدارة البنك الدولي بصفة عامة.

-لجنة التنمية: هي لجنة مشتركة بين البنك و صندوق النقد الدولي لتنسيق جهودهما المتعلقة بوضع السياسات المتعلقة بتخفيض الفقر في الدول النامية و معالجة مشاكلها الاقتصادية، و تخفيف اعباء الدين الخارجي، و تطبيق برنامج الاستقرار المالي و التنسيق لوضع اطار مشترك لتحقيق اهداف التنمية المستدامة **2030** كل حسب مجال تخصصه[2].

5- تطور نشاط البنك الدولي

بدأ البنك الدولي أعماله بالمساعدة في إعادة بناء أوروبا بعد الحرب العالمية الثانية وهي الفكرة التي تبلورت خلال الحرب في مؤتمر بريتون وودز، وكان قرض البنك الأول من نصيب فرنسا بقيمة بلغت **250** مليون دولار في عام **1947** وقد خصص القرض لمجهودات إعادة إعمار فرنسا بعد الحرب العالمية الثانية. وشكلت جهود الإعمار موضع تركيز هام لعمل البنك وذلك في ظل الكوارث الطبيعية والطوارئ الإنسانية واحتياجات إعادة التأهيل في ما بعد للدراعات والتي دائما ما تؤثر على اقتصاديات البلدان النامية والتي تمر بمرحلة تحول. و قد تطورت مهمة البنك الدولي لا سيما بعد انشاء المؤسسة الدولية للتنمية في **1960** [3] التي تمنح قروضا ميسرة للدول النامية بهدف تخفيف حدة الفقر كهدف عام يشمل جميع أعماله، و تزايد بذلك دوره في صياغة استراتيجيات التنمية في هذه الدول بالتنسيق مع صندوق النقد الدولي و مختلف المؤسسات التابعة له. و قد خلص احد الاقتصاديين الى تحديد طبيعة هذه العلاقة بقوله" في الواقع تتجسد طبيعة العلاقة بين هاتين المنظمتين الدوليتين في كونهما اهم الادوات التي اوجدت لصيانة النظام الاقتصادي العالمي الحالي وضمان استمراريته وهذا يعني انهما ينتميان الى ايديولوجية واحدة و ان سياستهما تأخذ مسبقا صيغة تتفق مع مبادئ هذا النظام و اهدافه"[4].

شكل رقم**29** : الاطار الزمني لتطور اتجاهات البنك الدولي

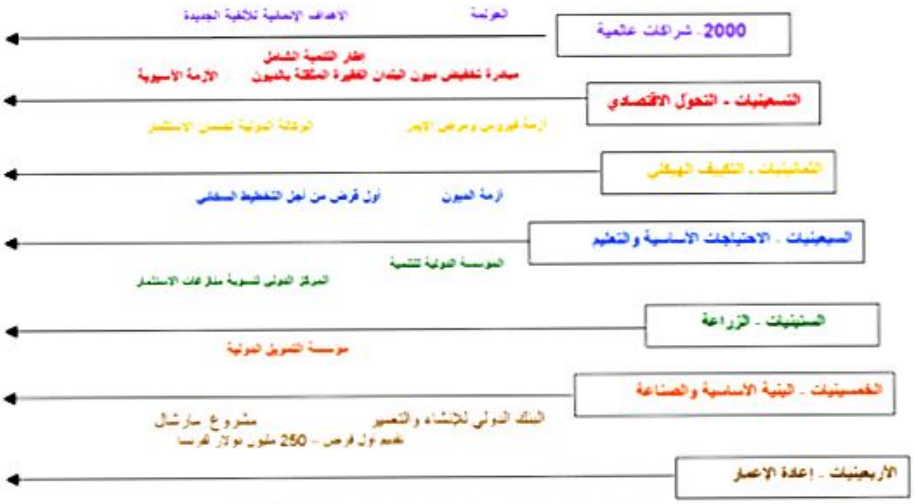

المصدر: دليل البرلمانيين الى البنك الدولي، دليل البرلمانيين الى البنك الدولي، افريل 2005

وقد عرف تاريخ البنك مروره بمرحلتين:

5-1-المرحلة الانتقالية

مع بداية السبعينيات اتجه البنك الى دعم جهود التنمية الاقتصادية و تخفيض مستويات الفقر الذي يعد من اهم اداوره الحالية، و دعم الدول الاشد فقرا في العالم[1].

خلال فترة الثمانينيات، اتخذ البنك مسالك عديدة للعمل: ففي بداية العقد، تعامل البنك مع قضايا الاقتصاد الكلي وإعادة جدولة الديون ثم احتلت القضايا الاجتماعية والبيئية مكان الصدارة، و مع تزايد دور الجمعيات المدنية اتهمت بعض هذه الجمعيات البنك بأنه لا يتقيد بسياساته في بعض المشاريع البارزة . ولمواجهة القلق حول نوعية عمليات البنك، تم إصدار تقرير اتخذت بعده خطوات اتجاه الإصلاح تضمنت إنشاء لجنة تفتيش مستقلة لتقصي الإدعاءات ضد البنك.

و هي هيئة مستقلة تأسست في سبتمبر **1993** بغرض المساعدة في ضمان تقيّد البنك الدولي بسياساته وإجراءاته المعنية في عملياته وتتيح هيئة التفتيش للأفراد الذين يعتقدون أنهم قد تضرروا سلباً من جراء مشروع أو مشروعات يساندها البنك أن يطالبوا بإجراء تحقيق، ويُسمى ذلك طلب إجراء التفتيش.

و في السنة المالية **2016** ، تلقت الهيئة سبع شكاوى وأجرت تحقيقات في كوسوفا وأوغندا .و في إطار دورها في تعزيز التعلّم المؤسسي وتحسين فعالية التنمية لعمليات البنك، أصدرت الهيئة تقريرا عن إعادة التوطين القسري، وهو الاول في سلسلة من التقارير التي تستقي دروسا من التحقيقات التي أجرتها على مدى **22** عاما[2].

5-2-مرحلة الإصلاح والتجديد

يقوم البنك حاليا بدور هام على صعيد رسم السياسات العالمية فقد اشترك البنك الدولي وبفعالية مع الشركاء المعنيين والبلدان المتعامل معها في حالات الطوارئ المعقدة كالعمل في مرحلة ما بعد النزاعات، و تقديم المساعدات في مرحلة ما بعد الأزمة لبلدان شرق آسيا والمساعدة في أعمال التنظيف بعد الإعصار في أمريكا الوسطى ودعم تركيا في أعقاب الزلزال والعمل في كوسوفو و تيمور الشرقية... وبرز دوره بشكل جلي في الازمة المالية العالمية **2008** و محاولة تحقيق اهداف الالفية الانمائية و التنمية المستدامة و التكيف مع التحديات التي تواجه الاقتصاد العالمي المرتبطة بانخفاض اسعار

الفائدة و تراجع اسعار السلع الاولية و تباطؤ النمو في الاقتصاديات الرئيسية و مخاطر تباطؤ الاقتصاد العالمي و التي تؤثر في مجملها على البلدان الاعضاء المتعاملة معه، لا سيما المصدرة للمواد الاولية التي تواجه ضغوطا على ماليتها العامة والبلدان التي تواجه مخاطر انخفاض النشاط التجاري وخروج تدفقات رؤوس الاموال...والتي تستدعي اعتماد هذه الدول لاصلاحات متعلقة بالنمو الهيكلي يساندها فيها البنك الدولي من خلال توفير التمويل المناسب لها، و هو ما يجعله مطالبا بمواصلة جهود الابتكار و التكيف لتلبية الاحتياجات المختلفة لكل بلد[1].

كما يعد البنك الدولي شريكا قويا في تمويل اهداف التنمية المستدامة **2030** و تقليص اعداد الفقراء. ويستند فيما يضطلع به من أعمال إلى هدفي اثنين، هما:

– إنهاء الفقر المدقع من خلال تقليص نسبة الفقراء فقرا مدقعا في العالم إلى **3** % بحلول عام **2030** .

– تعزيز الرخاء المشترك من خلال زيادة دخل أفقر **40** %من السكان، ومحاولة الوفاء بكل من هذين الهدفين بأسلوب مستدام[2].

وتشير تقديرات البنك الدولي الى انه لأول مرة في التاريخ ينخفض عدد من يعيشون في فقر مدقع إلى أقل من **10** %من سكان العالم. و رغم ذلك، مازال مئات الملايين من الاشخاص يعيشون على أقل من **1.9** دولار للفرد في اليوم وهو المستوى المرجعي الحالي للفقر المدقع . و لذلك حددت مجموعة البنك الدولي في نهاية عام **2014** أبرز المشكلات العالمية التي تحتاج إلى تضافر الجهود الدولية للتغلب عليها بعد إن صعدت تلك المشكلات إلى عام **2015** دون حل. وجاء في مقدمة هذه المشاكل انتشار مرض الإيبولا، والأوضاع الهشة بالدول نتيجة الاضطرابات السياسية، وضعف النمو الاقتصادي، والرخاء المشترك والتفاوت بين الأغنياء والفقراء حول العالم، والقصور في البنية التحتية، والتعافي من الكوارث الطبيعية، والتصدي لتغير المناخ، وتمكين المرأة. وأشارت المجموعة إلى أنها خلال **2014**، عبأت من معارفها ومواردها المالية وقوة تأثيرها لمواجهة تلك المشاكل حول العالم. وتساءلت مجموعة البنك الدولي في نهاية **2014**: هل يمكن للعالم أن ينهي الفقر المدقع بحلول عام **2030**؟، وهل سيستطيع أن يتجنب أسوأ آثار تغير المناخ أو يوقف الإيبولا؟. و عليه يسعى البنك الدولي حاليا الى:

أ–معالجة النمو الاقتصادي في أعقاب الأزمة المالية: كانت البلدان النامية هي محرك الاقتصاد العالمي، وفي عام **2014**، واجهت هذه البلدان مخاطر جديدة: انخفاض النمو، وقلة الموارد التمويلية، وتراجع أسعار سلعها الأولية، وحث البنك الدولي البلدان النامية على ترتيب أوضاعها الداخلية، فالبلدان بحاجة إلى خطط رئيسية للحفاظ على النمو الذي ساعد على خفض الفقر المدقع في العالم إلى النصف خلال العقدين الماضيين.

ب–التصدي لتباينات "الرخاء المشترك": يساعد البنك الدولي البلدان النامية على تهيئة الظروف اللازمة لرفع الدخول ومستويات المعيشة لنسبة **40** % الأدنى دخلا. ويتتبع البنك الدولي بيانات الدخل وغيره من المؤشرات لقياس مدى التقدم.

ج–معالجة الأوضاع الهشة: ويقدم البنك الدولي المعونة للأردن ولبنان خاصة للتكيف مع التحديات الناتجة عن تزايد اللاجئين القادمين من دول الجوار الذين شكلوا ضغطا على البنية التحتية والموازنات.(قرض قيمته **250** مليون دولار في مارس للأردن لمواجهة القيود المالية).

د- معالجة القصور في البنية التحتية: اذ يعيش حوالي 1.2 مليار شخص بدون كهرباء ويفتقر 748 مليون شخص تقريبا إلى إمكانية الحصول على مياه شرب امنة. وتحتاج البلدان النامية إلى حوالي تريليون دولار سنويا لسد هذه الفجوات الضخمة. لذا أعلن البنك الدولي عن إنشاء صندوق عالمي للبنية التحتية للمساعدة على تنفيذ مشاريع البنية التحتية المستدامة ذات الجدوى الاقتصادية والتي يمكن أن تجتذب موارد تمويلية. وحظي الصندوق حتى الآن بمساندة بعض أكبر الشركات في العالم المتخصصة في إدارة الأصول وشراء أسهم الشركات الخاصة وصناديق المعاشات التقاعدية وشركات التأمين والبنوك التجارية والبلدان المانحة.

ه- التعافي من الكوارث التي تزايدت الخسائر المرتبطة بها لتصل قيمتها إلى 200 مليار دولار سنويا. ويساعد البنك الدولي البلدان والمدن والمناطق على إعادة البناء بشكل أفضل وبناء قدرتها على الصمود من أجل المستقبل.

سادسا: تمكين المرأة: أسس البنك الدولي شراكات جديدة لتعزيز تمكين المرأة والصحة لتثمين امكانياتها غير المستغلة.

و- التصدي لتغير المناخ: يسعى البنك الدولي الى تقليص الاثار الناتجة عن انبعاث الغازات و ايجاد طرق توافقية لتسعير الكربون وإلغاء الدعم للوقود الأحفوري وتشجيع الطاقة المتجددة .

ي- التصدي للإيبولا: رصد البنك الدولي أكثر من 500 مليون دولار من المنح الطارئة لغينيا وليبيريا وسيراليون، وتعهد بدفع 450 مليون دولار من المساعدات.

و امام تزايد هذه التحديات يعمل البنك الدولي على أن يكون شريكا أكثر مرونة في معالجة مشكلات العالم الأكثر تاثيرا و الاستفادة من إمكانياته وتفعيلها لتوفير أدوات تمويل مبتكرة وحلول تساند البلدان في التصدي لهذه التحديات على الصعيد المحلي والإقليمي والعالمي.

و يعتبر البنك الدولي ان تحقيق هذه الاهداف و خلق بيئة ملائمة للاستثمار يتطلب توافر خمسة عوامل اساسية و هي[1]:

-بناء القدرات: دعم و تعليم الحكومات و الموظفين الحكوميين؛

-خلق البنى التحتية: وضع تشريعات و نظم قضائية تشجع الاستثمار و حماية الحقوق الفردية و حقوق الملكية و احترام التعاقد؛

-بناء نظم اقتصادية: بايجاد نظم اقتصادية قوية تدعم كافة انواع الاعمال انطلاقا من المشاريع الصغيرة الى المشاريع الكبرى؛

- مكافحة الفساد: و دعم الشفافية و القضاء على البيروقراطية و الفساد الاداري؛

-دعم البحوث و المشورة و التدريب: بتنفيذ برامج تدريبية لمختلف الفاعلين من موظفين حكوميين و في المنظمات غير الحكومية او طلاب و غيرهم.

6- اوجه الاختلاف بين دوري مجموعة البنك الدولي و صندوق النقد الدولي: من اهمها ما يلي:

-البنك الدولي مصدر للتمويل و المساعدة الفنية للبلدان النامية فقد و التي تمر بمراحل تحول في حين يمكن لكافة البلدان الاعضاء في صندوق النقد الدولي الاستفادة من خدماته و موارده؛

-تتمثل مسؤولية الصندوق الاساسية في ضمان الاستقرار المالي و منع وقوع الازمات[1] و مساعدة الدول على مواجهة المشاكل المرتبط بميزان المدفوعات في حين تتمثل المهمة الاساسية للبنك في توفير التمويل الضروري لاحداث التنمية المستدامة و تقليص الفقر.

-البنك الدولي يعالج التحديات طويلة الامد في حين يختص الصندوق بمعالجة قصيرة الاجل؛

7-نظام التصويت في البنك الدولي

يرتبط نظام التصويت في البنك الدولي ارتباطا كبيرا بحصة البلد او ما يسمى بنظام التصويت المرجح. وبموجب اتفاقية إنشاء البنك الدولي للإنشاء والتعمير، فإن عضوية البنك مفتوحة لجميع البلدان الأعضاء بصندوق النقد الدولي. ويُخصص لكل بلد عضو **250** صوتاً يضاف إليها صوت واحد عن كل سهم يملكه من أسهم رأس مال البنك. و تتخذ قرارات البنك بأكثرية الاصوات المدلى بها، إلا ان نظام التصويت المرجح يقلل من امكانية صدور القرارات بالأغلبية. فالقرارات ذات الاهمية في تحديد سياسات البنك حدد لها نسبة عالية تصل الى **85 %**من مجموع الاصوات. و هو ما جعل الو م ا تستعمل الى جانب الدول الكبرى حق الاعتراض(الفيتو) على قرارات البنك. مما اثر على نشاط البنك وابقى سياسته المالية مرتبطة برغبة الدول صاحبة اكبر الحصص، اذ بمجرد اعترض الو م ا عن قرار معين تتعطل القرارات و بذلك يزول مبدأ الاغلبية[2].

ثانيا- المؤسسات التابعة للبنك الدولي

تشير عبارة البنك الدولي الى البنك الدولي للإنشاء والتعمير و المؤسسة الدولية للتنمية،في حين تضم عبارة مجموعة البنك الدولي خمس مؤسسات وهي:

-البنك الدولي للإنشاء والتعمير.

-المؤسسة الدولية للتنمية

-مؤسسة التمويل الدولية

-المركز الدولي لتسوية منازعات الاستثمار

- الوكالة الدولية متعددة الأطراف لضمان الاستثمار

وبموجب اتفاقية تأسيس البنك الدولي للإنشاء والتعمير، ينبغي على أي بلدٍ يرغب في أن يصبح عضواً في البنك الدولي الانضمام أولاً إلى صندوق النقد الدولي. كما أن الانضمام إلى المؤسسة الدولية للتنمية، ومؤسسة التمويل الدولية، والوكالة الدولية لضمان الاستثمار مشروط بالانضمام إلى البنك الدولي للإنشاء والتعمير

1-البنك الدولي للإنشاء والتعمير The International Bank for Reconstruction and Development

انشئ البنك الدولي للإنشاء والتعمير في **1944** لتلبية متطلبات اعادة اعمار اوروبا الاانه بدا بعد سنة **1948** يركز اعماله على تقديم قروضه للدول الاخرى. و يعد حاليا مؤسسة تعاونية تملكها البلدان المساهمة تقدم القروض الى حكومات البلدان متوسطة الدخل و البلدان منخفضة الدخل بشروط تقليدية نسبيا لتحقيق نمو اقتصادي مستدام ومنصف في اقتصادياتها الوطنية و ايجاد حلول للمشكلات الاقليمية و العالمية التي تواجه عملية التنمية، كما يهدف الى تحقيق الاستدامة البيئية و القضاء على الفقر و تحسين مستويات المعيشة من خلال تقديم القروض و الضمانات و ادوات ادارة المخاطر و الخدمات التحليلية و الاستشارية غير الاقراضية.

1-1-أهداف البنك الدولي للإنشاء والتعمير: تتمثل في[3]: